

مصر تدمج وزارة التنمية الإدارية مع وزارة التنمية المحلية

شكّلت مصر، في بداية هذا الشهر، حكومة جديدة برئاسة المهندس إبراهيم محلب، وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية السابق في حكومة الدكتور حازم الببلاوي التي أعلنت استقالته في 24 فبراير/شباط 2014، وذلك في ظلّ موجة احتجاجات كبرى تشهدها البلاد.

وقد لفت قيام الحكومة الجديدة بضمّ وزارة الدولة للتنمية المحلية مع وزارة الدولة للتنمية الإدارية في وزارة واحدة يتولاها اللواء عادل لبيب، بعد أن كانتا وزارتين منفصلتين لسنوات عديدة. ويذكر أنّ لبيب شغل منصب وزير الدولة للتنمية المحلية في الحكومة السابقة، وقبل ذلك منصب محافظ في كلّ من قنا والبحيرة والإسكندرية، وعُرف بمنهج "التطوير بالجهود الذاتية" الذي عمل من خلاله على تطوير العديد من الخدمات العامة في المحافظات التي تولّاها دون تكليف الموازنة العامة للدولة تكاليف إضافية.

يُرجع كثير من المحلّلين دمج الوزارتين إلى أكثر من سبب، فيرى البعض أن عمر الحكومة الجديدة سيكون قصيراً على الأرجح، بحكم الانتخابات الرئاسية المتوقّعة نهاية الشهر القادم، مما لا يستتبع الحاجة إلى وجود عدد كبير من الوزراء. أما البعض الآخر، فيعزو هذا التوجه إلى تكامل عمل الوزارتين بشكل كبير، وإمكانية أن تشكّل هذه الخطوة فرصة لتعزيز كواردهما خصوصاً وأن كلتاهما "وزراتي دولة" بما يعنيه ذلك من قلة الموارد المالية والبشرية المتاحة لهما.

وقد أكد الوزير الجديد لبعض الصحف عند توليه مهمته أن الوزارة الجديدة سوف تركز خلال المرحلة المقبلة على عدة محاور أساسية، في مقدمتها، مواصلة تفعيل اللامركزية للقضاء على البيروقراطية في محافظات مصر، وسرعة إصدار قانون الإدارة المحلية الجديد، واستكمال خطة تطوير العشوائيات، واستخدام الطاقة الشمسية في إنارة الشوارع والطرق الفرعية والرئيسة بمحافظات مصر، وتطبيق الحكومة الإلكترونية لتبسيط الإجراءات والخدمات في أجهزة الإدارة المحلية كافة وتوفير الوقت والجهد والتكلفة.

يذكر أن وزارة الدولة للتنمية الإدارية عنصر فاعل في مسارات التعاون الإقليمي والدولي المتعلقة بالحكم الرشيد وهي أيضاً عضو في [الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد](#).